

# تحرك عاجل

## الحكم بالسجن على مؤسس منظمة غير حكومية

صدر حكم بالسجن ثلاثة أشهر على ضابط السجون السابق وليد زروق، الذي أسس منظمة غير حكومية لمراقبة معاملة السجناء في تونس، وذلك بتهمة "إهانة موظف عمومي".

في 21 أكتوبر/ تشرين الأول حكم على ضابط السجون السابق وليد زروق بالسجن لمدة ثلاثة أشهر. وقد أدين على أساس شكاية أقامها نائب المدعي العام بموجب المادة 128 من قانون الجزائي التونسي، بأنه نسب دون أن يدلي بما يثبت صحة ذلك". وقد استأنف "لموظف عمومي... أمورا غير قانونية متعلقة بوظيفته محاموه ضد هذا الحكم بعد ذلك بيومين، ولكن حتى الآن لم يتم تحديد موعد لجلسة النظر في استئنافه.

وكان شرطي صديق لوليد زروق قد اتصل به في 16 سبتمبر/ أيلول، وطلب مقابله في مركز شرطة القرجاني في العاصمة تونس. وعند وصول وليد، أظهرت له الشرطة مذكرة توقيف، واقتادته إلى الاحتجاز. ووفقا لزوجته، فإن مذكرة الاعتقال قد أصدرت بعد أن تقدم سفيان السليطي، نائب المدعي العام في تونس، بشكوى يتهم وليد زروق بكتابة تعليقات مشوهة للسمعة على صفحته في الفيسبوك.

وكان وليد زروق، 36، أنشأ منظمة غير حكومية اسمها "مراقب"، لرصد الظروف والمعاملة في السجون ومراكز الشرطة، والتجاوزات في القضاء. وقد دفع محاموه بأن الشكوى والإدانة في هذه الحالة هما انتقام من عمله مع هذه المنظمة غير الحكومية، التي كانت تنتقد القضاء.

بعد أن ألقى القبض عليه، تم حبسه لمدة ستة أيام في مركز احتجاز "بوشوشة"، ثم نقل وليد زروق إلى سجن الربطة في تونس، حيث ما زال محتجزاً. و في 17 أكتوبر/ تشرين الأول بدأ إضراباً عن الطعام احتجاجاً على اعتقاله، وتوقف عن شرب الماء في 22 أكتوبر/ تشرين الأول، احتجاجاً على الحكم الذي أصدرته المحكمة. وفي صباح اليوم التالي زارته زوجته في السجن، وقالت إن حالته الصحية تتدهور بشكل واضح.

**يرجى الكتابة فوراً باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية أو بلغتكم:**

- لحث السلطات التونسية على إلغاء إدانة وليد زروق والإفراج عنه فوراً؛
- لدعوتها إلى مراجعة وإصلاح القوانين التونسية التي تقيد حرية التعبير بصورة تعسفية، مثل القوانين التي تعاقب على انتقاد السلطات، كما هو الحال في المادتين 125 و 128 من قانون العقوبات.

**يرجى إرسال المناشدات قبل 9 ديسمبر/ كانون الأول 2015 إلى:**

وزير العدل  
فرحات الحرشاني  
31، طريق باب بنات  
1006 تونس  
الجمهورية التونسية  
فاكس: +216 71 56 18 04  
البريد الإلكتروني: mju@ministeres.tn  
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

رئيس الجمهورية  
الباجي قائد السبسي

القصر الرئاسي  
قرطاج، تونس  
الجمهورية التونسية  
فاكس: +216 71 744 721  
البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn  
صيغة المخاطبة: فخامة الرئيس

كما ترسل نسخ إلى:  
رئيس مجلس النواب  
الرئيس محمد ناصر  
مجلس نواب الشعب  
باردو 2000  
تونس  
الجمهورية التونسية  
فاكس: +216 71 514 608  
البريد الإلكتروني: anc@anc.tn

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الدبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:  
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الإلكتروني عنوان البريد الإلكتروني صيغة المخاطبة  
نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

# تحرك عاجل

## الحكم بالسجن على مؤسس منظمة غير حكومية

### معلومات إضافية

في عهد الرئيس زين العابدين بن علي، الذي أطاحت به انتفاضة عام 2011، كان وليد زروق يعمل مدرباً في وحدة خاصة بالكلاب البوليسية. وفي أثناء الانتفاضة، كان مقر عمله في مدينة القصرين، حيث شهد التعذيب وغيره من ضروب سوء المعاملة في السجون: وقد جاهر بالتحدث ضد ذلك، ودعا إلى إصلاح القطاع الأمني. وبعد الانتفاضة، أقام اتحاد سجون الجمهورية، وهي نقابة لضباط السجون. ووفقاً لزوجته، فإنه أقبل من وظيفته بعد أن اتهم الشرطة علناً بالفساد وانتقد النظام الأمني. وبعد ذلك ترك الاتحاد، وأنشأ منظمته غير الحكومية "مراقب" التي تراقب المعاملة والأوضاع في السجون ومراكز الشرطة. وقد تم القبض عليه خمس مرات منذ 2012 ولكن هذه هي المرة الأولى التي تتم فيها إدانته. واتهم وليد زروق بموجب المواد 128 و245 و247 من قانون العقوبات التونسي، والمادة 86 من قانون الاتصالات الوطنية. وكان قد أدين بتهمة واحدة بموجب المادة 128: بأنه نسب "لموظف عمومي... أمورا غير قانونية متعلقة بوظيفته دون أن يدلي بما يثبت صحة ذلك"، وبرئ من جميع التهم الأخرى. وقد وجهت إليه 14 شكاية إضافية مما قد يؤدي إلى إدانات مماثلة، وفقاً لمحامييه.

في 9 سبتمبر/أيلول 2013 اعتقل وليد زروق بعد أن كتب تعليقات في الفيسبوك انتقد فيها وزير العدل السابق والنائب العام. واتهم المدعي العام، طارق شقيوه، بأنه مسيس ولام وزير العدل السابق نور الدين بحيري على إعادة تعيينه له، قائلاً إن النيابة العامة كانت تحت سيطرة وزارة العدل. في عام 2012، اتهم وليد زروق بالتشهير بعد أن كتب في صحيفة الشروق أن التعيينات في قوة الشرطة استندت على الذين أيدوا الرئيس السابق بن علي. وقد قدم رئيس السجون شكوى ضده وقد اعتقل لمدة 14 يوماً، وعلق من منصبه. وقررت المحكمة في نهاية المطاف إسقاط التهم، ولكن الادعاء استأنف ضد هذا القرار ومازالت المحاكمة مستمرة. وقد اعتقل وليد زروق مرة أخرى لمدة أربعة أيام عندما اتهم وزير العدل السابق علناً بالفساد. زوجة وليد زروق، إيناس بن عثمان، حكم عليها بالسجن لمدة شهرين في يناير/كانون الثاني 2015 بموجب المادة 125 من قانون العقوبات التونسي بتهمة "الإهانة اللفظية لموظف عمومي أثناء تأدية واجباته". لمزيد من التفاصيل، انظر (https://www.amnesty.org/en/documents/mde30/001/2015/en/UA 15/03) والتحديث.

إن الحق في حرية التعبير نصت عليه المادة 31 من دستور 2014 في تونس. وكذلك المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية، الذي تونس دولة طرف، يتضمنان الحق في الانتقاد العلني للمسؤولين والمؤسسات. ووفقاً للجنة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، التي تراقب الامتثال لهذا العهد، ينبغي على الشخصيات والمؤسسات العامة أن تتحمل درجة أكبر من الانتقاد من الناس عموماً. وهذا يعني أن القوانين الجنائية أو غيرها التي توفر حماية خاصة ضد الانتقادات للمسؤولين الحكوميين لا تتفق مع احترام حرية التعبير. في حين أن بعض القيود المفروضة على حرية التعبير قد يسمح بها لضرورة واضحة ومتناسبة لحماية بعض المصالح العامة أو لحماية حقوق الآخرين والسجن على هذا الأساس غير متناسب. وتنتقد منظمة العفو الدولية بصورة متكررة استخدام السلطات التونسية لتهم التشهير ضد منتقدي الحكومة والصحفيين والمدونين والفنانين، وحثهم على مراجعة التشريعات وتعديلها، بما في ذلك قانون العقوبات الذي يخنق حرية التعبير.

تاريخ الإصدار: 28 أكتوبر/ تشرين الأول 2015

رقم الفهرس: MDE 30/2734/2015

تحرك عاجل: 241/15